

# الاقتصاد السياسي لأوسلو وإعادة تشكيل الحركة الوطنية

سلام الشريف \*

تتزامن الذكرى العشرون لتوقيع اتفاق أوسلو مع تبلور جملة من المتغيرات العالمية والإقليمية، التي تفرض إيقاعها على القضية الفلسطينية. فإذا كان السياق التاريخي لتوقيع اتفاق أوسلو هو تراجع الحركة الثورية العالمية وحركات التحرر، الأمر الذي استخدمته القيادة الفلسطينية حينها كشعاع لدخولها مسار أوسلو، فإن السمة التاريخية للمشهد اليوم، هي نهاية تفرد أميركا، ويزوغ قوى عالمية وإقليمية متناقضة معها، وعودة الجماهير إلى الشارع كظاهرة عالمية تشمل منطقتنا. الأمر الذي بدأ يترجم بتحول بعض الحركات الشعبية العربية، ونتيجة لتراكم وعيها إلى رقم يصعب ترويضه من القوى الخارجية والمحلية، التي تسعى إلى الحفاظ على القائم وإجهاض الجديد.

إن هذا الواقع الجديد يخلق هامش مناورة كبيراً، وفرصة حقيقية للتقدم، فـ«ميراث» مسار أوسلو التفريطي تبخرت تاريخياً. فلماذا تستمر السلطة في مسار التفريط؟ وهل ما زالت قيادات القوى السياسية المرتبطة بها تعدّ جزءاً من حركة التحرر الفلسطينية؟ ماذا بقي من «استقلالية» القرار الوطني الفلسطيني؟ ألم يتغير طابع النضال الفلسطيني كنتيجة للوقائع التي خلقتها أوسلو؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من سير بعض الجوانب الأساسية لمنظومة أوسلو، المتمثلة في شروطها الاقتصادية العامة، التمويل الدولي والمنظمات غير الحكومية، وطبقتي الرأسمال والبيروقراط الفلسطينييتين.

## الشروط الاقتصادية العامة

ينظم الجانب الاقتصادي الملحق المسمى بروتوكول باريس كإطار يعرف علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاسرائيلي وعبره بالاقتصاد العالمي من جهة، ونطاق مسؤولية كل من اسرائيل والسلطة في إدارة الاقتصاد الفلسطيني من جهة ثانية. عموماً، فإن جميع تفاصيل هذا البروتوكول تعد قوينة وتعميقاً للأمر الواقع، الذي فرضته اسرائيل منذ احتلالها أراضي الـ67.

فعلى صعيد قطاعات الإنتاج الحقيقي، كرسّت اسرائيل سيطرتها على مدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية، الأرض والمياه، وأحكمت السيطرة على أخصب الأراضي الزراعية والحوض المائي بالضفة الغربية عبر الاستيطان والجدار العازل، ففي عام 2004 بلغت نسبة الأراضي المزروعة 86% من جملة الأراضي المصادرة بهدف إقامة الجدار. مما أدى إلى توقف التوسع الأفقي للزراعة، إضافة إلى محدودية التوسع العمودي كنتيجة لإعاقة دخول المعدات زراعية والأسمدة. أما الإنتاج الصناعي، فقد تسرعت عملية تناكله نتيجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي. إذ ذكر

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاقتصاد الفلسطيني أن «قطاعي الزراعة والصناعة قد انهيارا بعد إنشاء سلطة أوسلو، إذ هبطت نسبة إسهامهما في الناتج المحلي من 31% عام 1994 إلى 15% عام 2011».

أما على صعيد التبادل، فقد كرس بروتوكول باريس الاتحاد الجمركي كإطار للعلاقة التجارية بين الطرفين، والذي يعني عملياً فرض السياسة التجارية الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني من حيث الجمارك والتعاريف مع السماح بهوامش اختلاف محدودة لعدد قليل من البضائع. على أن اسرائيل هي المخولة بجمع الجمارك، والتعاريف على الواردات الفلسطينية ومختلف أنواع الرسوم نيابة عن السلطة. هذا وتزامن توقيع بروتوكول باريس مع توقيع اسرائيل اتفاقات التحرير لمنظمة التجارة الدولية عام 1994، مما يعني أن الاتحاد الجمركي تحول انفتاحاً كلياً للاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد العالمي، حتى دون إمكان تطبيق الاستثناءات الحمائية، وإن كانت هامشية، التي تتيحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية للاقتصادات ذات متوسط دخل الفرد المنخفض جداً. فالإتحاد الجمركي مع اسرائيل مثل تحريراً تجارياً للسوق الفلسطينية يتجاوز بحدته حتى الوصفات النيوليبرالية.

كذلك فرض البروتوكول حدوداً كمية على جزء من الصادرات الفلسطينية الزراعية نحو اسرائيل، بسبب منافستها لمنتجاتها مع استمرار الدعم الاسرائيلي الحكومي لهذه المنتجات. أما تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق أ، ب، ج، ونقاط التفقيش داخلها التي تزيد على خمسمئة، فأدى إلى تفتيت السوق الفلسطينية الصغيرة، مما زاد في محدودية حركة البضائع. هذا فضلاً عن سياسات الإغلاق الكلي والجزئي التي تفرضها اسرائيل، فعلى سبيل المثال أورد تقرير لمؤسسة ماس (1997) أن عدد أيام الإغلاق الكلي التي فرضت على الأراضي الفلسطينية بين عامي 1993 و 1996 بلغ 342 في غزة و 291 في الضفة.

كذلك تخضع العلاقة التجارية الفلسطينية مع طرف ثالث لمحددات نوعية وكمية تعزف حسب «حاجة السوق الفلسطينية» التي تحددها اسرائيل وحدها، الأمر الذي يراد منه إعاقة كل محاولة لتخفيف التبعية التجارية لاسرائيل عبر البحث عن شركاء تجاريين آخرين. وتواجه الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى طرف ثالث جملة من الحواجز الجمركية غير المباشرة، تحت حجة التحقق من مطابقة المعايير الأمنية والصحية والبيئية، وهو الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تلف الصادرات التي يغلب عليها الطابع الزراعي، وعرقلة الإنتاج نتيجة تأخر وصول مدخلاته. بلغت التبعية التجارية لاسرائيل مستويات قياسية، فتبعاً للأرقام الرسمية للسلطة 86% من الصادرات الفلسطينية ذهبت إلى

اسرائيل، و70% من الواردات أتت منها عام 2011، أما العجز التجاري الفلسطيني لنفس العام، فقد بلغ 45% من الدخل المحلي، على أن 84% منه ناتج عن العلاقة التجارية مع اسرائيل، فالسوق الفلسطينية هي ثاني أكبر وجهة للمنتجات الاسرائيلية!

إذاً، تسيطر اسرائيل على كل أقدية الاقتصاد الفلسطيني وتخضع سياساتها بإغلاقها أو حلها لمستوى رضوخ المجتمع الفلسطيني والسلطة لشروطها السياسية. وهو ما دفع أحد الاقتصاديين الاسرائيليين إلى التعليق «بأن خسارة الفلسطينيين في أوسلو وبروتوكول باريس لا تقل عن خسارتهم عام 1948».

## «المساعدات» الدولية

كنتيجة لما تقدم، فإن مصادر الدخل الفلسطينية الذاتية التوليد شحيحة وغير كافية لتغطية حاجات المجتمع ونفقات السلطة، مما خلق فجوة بنوية يجري ملؤها عبر التمويل الدولي المشروط سياسياً، الذي يمثل حلقة تقبض بجنابها على القرار السياسي للسلطة، متأثرة بذلك التبعية الاقتصادية الفلسطينية لاسرائيل. تضطلع المساعدات المالية بجملة من الأدوار:

- تغطية تكاليف إنشاء واستمرار أجهزة السلطة لقيامها بدورها الوظيفي المتمثل في

## الاتحاد الجمركي مع اسرائيل مثله تحريراً تجارياً يتجاوز بحدته الوصفات النيوليبرالية

قمع الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ بلغت نسبة المساعدات إلى الإنفاق الحكومي 99% عام 2008 حسب تقرير لمؤسسة ماس.

- تثبيت وجود السلطة من خلال العمل على تأمين الحد الأدنى الضروري من الاستقرار الاجتماعي لتجنب الانفجارات الشعبية والانفاضات ضد السلطة والمحتل، في مجتمع بلغت نسبة البطالة فيه 27% لعام 2012 ورزح 26% منه تحت خط الفقر عام 2011 حسب الأرقام الرسمية للسلطة، تقوم المساعدات بتمويل خلق الوظائف في مؤسسات السلطة، إذ وظفت السلطة ما يقارب 22% من القوة العاملة الفلسطينية عام 2012.

- تغطية تكاليف الاحتلال عبر التكفل بعملية إعادة الإعمار والتأهيل بهدف تأمين استقرار منظومة أوسلو من الانفجارات الاجتماعية على ضوء الاعتداءات الاسرائيلية، وهو ما يعني نقل تكاليف الاحتلال وأعماله العدوانية إلى «المجتمع الدولي». فعلى سبيل المثال في عامي 2001 - 2002 إثر الانتفاضة، شهدت المساعدات الدولية ارتفاعاً قدره 85% لتصل

نسبتها إلى الإنفاق الحكومي 163% عام 2002. أكثر من ذلك، أظهرت إحدى الدراسات أن 71% من المساعدات الدولية صبت في الاقتصاد الاسرائيلي في الفترة الواقعة بين 2000 - 2008، عدا أن ازدياد المساعدات الدولية يترافق مع ازدياد العجز التجاري مقابل اسرائيل.

- تمويل عملية تمبيع الفضاء السياسي الفلسطيني عبر ما يدعى منظمات «المجتمع المدني»، وتحديدًا المنظمات غير الحكومية، التي تلقت ما متوسطه 10% من مجمل المساعدات الدولية المخصصة للأراضي الفلسطينية بين عامي 1999 - 2008 حسب تقرير لمؤسسة ماس.

## المنظمات غير الحكومية

شهدت الأراضي الفلسطينية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم نشوء العديد من المنظمات الأهلية الشعبية المرتبطة بشكل أو بآخر بمنظمة التحرير. نجحت تلك المنظمات بتأمين شبكة خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية بديلة عن مثيلتها الاسرائيلية ولو على نحو جزئي واضطلعت بتنظيم مقاومة الاحتلال، الأمر الذي توج بإطلاق الانتفاضة الأولى. في هذا السياق انفتحت بوابة التمويل الأجنبي على مساعيها على المجتمع الفلسطيني، بالاستفادة من أزمة الحركة الوطنية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير، ومن قمع الاحتلال العنيف للمجتمع الفلسطيني وتنظيماته الأهلية والسياسية، فادت أموال المنظمات الدولية دور القوة «الناعمة» التي أكملت دور القوة «الغلظة» للاحتلال في محاولة استنيعاب وإعادة إنتاج هذه التنظيمات بطريقة تؤرّض أخطار الحراك السياسي والمجتمعي الأصيل على الكيان الصهيوني. بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في أراضي الـ67 ما يقارب 2130 منظمة عام 2008 (تقرير ماس، 2009).

تعمل معظمها تحت لافتات تشجيع المشاركة المدنية والسياسية وحقوق الإنسان والمرأة، تعزيز الديمقراطية، الحوكمة السليمة، قضايا البيئة، الخدمات الاجتماعية... إلخ.

إن وظيفة هذه المنظمات ضمن منظومة أوسلو لا تختلف كثيراً عن وظيفتها في المشهد العالمي، إلا أن لها نكهة محاولة تأييد الاحتلال:

- الوظيفة الأخطر هي محاولة ترويض واستبدال التمثيلات السياسية والأهلية الأصيلة والعضوية، المعبرة عن التناقضات الأساسية والمشاكل الحقيقية للشعب الفلسطيني، بأخرى مستجلبية وغير عضوية، بمعنى تعبيرها عن قضايا هي بأحسن الأحوال ثانوية إن لم نقل وهمية. مما يعني بالملموس محاولة استبدال الفضاء السياسي التقليدي، بمجموعة من منظمات «المجتمع المدني» تعمل وفق أجندة وشروط الجهات المانحة بالتوافق وإطار أوسلو السياسي. هذا السعي يجري بشكله المباشر عبر دفع العاملين في هذه المؤسسات إلى الابتعاد عن

العملية السياسية المنفق عليها). وبناءً على ذلك، يحق لنا أن نسال القيادة الفلسطينية: ألم يكن الوقت للتراجع عن مسار أثبتت التجربة فشلها؟

بعد عشرين عاماً نستطيع أن نجزم بأن سكة التسوية التي انطلق قطارها من محطة أوسلو لم تكن سالكة أو آمنة، ولا يمكن نعتها بالسلمية، بدليل أن عدد ضحاياها قد فاق عدد ضحايا النزاع المسلح، إذ سقط عشرات آلاف الضحايا الفلسطينيين، معظمهم من المدنيين، من جراء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة، وبالذات أثناء انتفاضة الأقصى وعملياتي الرصاص المسبوب وسنفترض أن ما قامت به في ذلك الوقت كان مبرراً، وأنها كانت تريد بحسب ما جاء في مقدمة الإعلان التوصل «لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية، والسعي إلى العيش في «ظل» تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال

المتكررة. صارت العلاقة أشبه بالحب من طرف واحد. الاسرائيليون يجتاحون ويدمرون ويقتلون ويرتكبون المجازر بحق الشعب الفلسطيني، فيما تصر القيادة الفلسطينية على وفائها المطلق للسلام معه.

اختارت القيادة الفلسطينية أن تحتفل بالذكرى العشرين لتوقيع إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية بعودتها إلى طاولة المفاوضات، تعبيراً عن إخلاصها للمسار السلمي الذي شقه هذا الإعلان، ونزولاً عند رغبة الراعي الأميركي، الذي يصعب أن يرد له طلب. سنجاري هذه القيادة وسنفترض أن ما قامت به في ذلك الوقت كان مبرراً، وأنها كانت تريد بحسب ما جاء في مقدمة الإعلان التوصل «لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية، والسعي إلى العيش في «ظل» تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال



## عشرون عاماً فوق درب المهوى

حسين قاسم \*

«لا محبة إلا بعد عداوة» مثلٌ ينطبق على علاقة القيادة الفلسطينية باسرائيل. لقد وقعت هذه القيادة في هوى السلام مع عدوها التاريخي

بعدما جربت على مدى ما يقارب ثلاثة عقود عراك السلاح معه. وبعد أن أشيد «طل سلاحي من جراحي» و«طالبك يا عدوي طالع» صارت القيادة تتغنى بالسلام، وتعلن وفاءها له على الرغم من خيانة الشريك وعمق جراح طعناته

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلي شلموب، وفيف قانوص ■ اقتصاد: محمد زبيب، محليات حسنة عليف ■ مجتمع: مهدي زراطة ■ ثقافة: وائل امه الاندري

■ المدير الفني: اميل منعم

■ رئيس مجلس الإدارة: ابراهيم الامين ■ الدارة المالية: فادي خليك ■ الموارد البشرية: رباح اسماعيل

■ المكاتب: بيروت - فردان - شام دونان - سنتر كونورد - الطابق السادس ■ تلفاكس: 0175957 0175957 ■ ص.ب 5963/113

■ www.al-akhbar.com

■ الاعلانات Tree Ad 03/252224-01/61115 ■ التوزيع شركة الوانك 03/828381-01/666314-15

## الزخار

تأسست عام 1953  
تصدرت شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس  
جوزيف سمحة  
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير  
انسب الحاج

رئيس التحرير: المدير المسؤول  
ابراهيم الامين